(7-32)

الدولة الفلسطينية في السياسة الخارجية الأمريكية
كارتر والوطن الفلسطيني

وصل الرئيس كارتر الى البيت الابيض بعد سلسلة الاهتزازات التي مني بها موقع الرئاسة اثر فضيحة ووترجيت ووصول نائب الرئيس فورد غير المنتخب الى سدة حكم الادارة الامريكية. كان طبيعياً ان يرث الحزب الديمقراطي الحكم بعد مسلسل هزائم امريكا في الفيتنام.. ومفاجأة العرب الكبرى في حرب اكتوبر، واضطرار امريكا الى التدخل المباشر لانقاذ الكيان الصهيوني، مما وضع العالم على حافة حرب نووية. وكان طبيعياً ان تكون الحملة الاعلامية المواكبة لانتخاب الرئيس كارتر والتي تبناها الحزب الديمقراطي تركز على نقيض السياسات التي ارتكز عليها عهد الحزب الجمهوري المتمثلة بسياسة كيسنجر، سواء دبلوماسية المكوك او سياسة الخطوة خطوة، فجاء تركيز الحزب الديمقراطي على الحل الشامل، ومؤتمر جنيف ومشاركة الاتحاد السوفييتي في عملية السلام. لقد كانت السياسة المعلنة تبشيراً واضحاً بالانتقال من مدرسة الحرب الباردة.. الى مدرسة الاقليميين، كانت مشاركة كارتر في اللجنة الثلاثية التي اسسها ديفيد روكفلر عام 1973 هي بداية انفتاحه على العالم الخارجي، ولقد عمل زبيغنيو بريجنسكي مديراً لهذه اللجنة، التي كانت تضم 320 شخصية امريكية واوروبية ويابانية من بين رجال الاعمال والبنوك والمختصين بالاقتصاد والسياسة الدولية. ويبدو ان الهدف من تأسيس هذه اللجنة وتفعيلها ليس كما حدده روكفلر في مجلة نيوزويك في اذار 1980 بقوله (ليس لدى الحكومات الوقت الكافي للتفكير في القضايا الاوسع والابعد مدى، ويبدو منطقياً ضرورة تشجيع مجموعة من المواطنين المؤهلين الاهليين "غير الرسميين" ليجتمعوا معاً لتحديد القضايا الاساسية التي تؤثر على العالم وتحديد الحدود الممكنة لها)[1].

ان الهدف الاساسي والحقيقي الذي تسعى اليه اللجنة الثلاثية التي يحلو لبعضهم وصفها "بالحكومة العليا" لبلدان "العالم الحر" هو صياغة استراتيجية عالمية تضمن مستقبل الاقتصاد الحر، ولتحقيق هذا الهدف تعمل اللجنة على اعادة ترتيب اوضاع الاقتصاد العالمي، ولضمان تحقيق ذلك تعمد الى توصيل اعضائها الى مراكز القيادة الفاعلة في الدول ذات العلاقة. لقد كانت النتائج الاولى لهذه

اللجنة ان افرزت من بينها رئيساً للولايات المتحدة هو جيمي كارتر، ونائباً للرئيس هو ولتر مونديل، ووزيراً للخارجية هو سايروس فانس ومستشاراً للامن القومي هو زبيغنيو بريجنسكي اضافة الى وزير الدفاع هارولد بروان وغيرهم من كبار المسؤولين في ادارة كارتر. لقد تأثر كارتر بشكل واضح بافكار بريجنسكي مدير اللجنة الثلاثية فجعله من اركان حملته الانتخابية، ومن ثم مستشاره للامن القومي. ويشير وليام كوانت في كتابه كامب ديفيد حول تأثير بريجنسكي، على كارتر بقوله (اثناء حملة الانتخابات للرئاسة امضى كارتر وقته في القراءة في قضايا السياسة الخارجية، وكان ايضاً مشاركاً نشيطاً في اجتماعات اللجنة الثلاثية التي كان يترأسها في حينه زبيغنيو بريجنسكي الذي اصبح يشكل مدرساً خاصاً له في السياسة الخارجية، وكان اول خطاب لكارتر حول الشرق الاوسط هو الذي القاه امام اللجنة الثلاثية في طوكيو في نهايات عام 1975)[2].

لقد اعتمد كارتر في استكشافه لقضية الشرق الاوسط على تقرير لجنة بروكنز، (نحو السلام في الشرق الاوسط) الصادر في كانون الاول 1975، واذا عرفنا ان بريجنسكي كان واحداً من الستة عشر عضواً في لجنة دراسات الشرق الاوسط بروكنز، ادركنا طبيعة الدور المهام والحاسم الذي سيلعبه بريجنسكي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. كان للاختلاف في رؤية الاتحاد السوفييتي من قبل كل من سايروس فانس وبريجنسكي اثره الكبير في التحولات التي طرأت على سياسة كارتر وانتقاله من مدرسة الاقليميين، الباحثة عن الحل الشامل لقضية الشرق الاوسط، الى تصعيد الحرب الباردة لدرجة مهدت لظهور الريجانية المتغطرسة من خلال مبدأ كارتر. لقد بدأت النظرة لسياسة كيسنجر متشابهة لدى كل من فانس وبريجنسكي فكانا ينطلقان معاً نحو تسوية شاملة، ولكن زوايا الرؤية كانت مختلفة فيما يتعلق بدور الاتحاد السوفييتي في عملية السلام، يقول كوانت (على الرغم من اختلاف فانس بريجنسكي حول انجع الطرق للتعامل مع الاتحاد السوفييتي فانهما كانا يريان الصراع العربي الاسرائيلي بعين واحدة فكلاهما شعر بان على كارتر ان يتعامل معها باولوية شديدة، كانا يفضلان تسوية شاملة اذا كان ذلك ممكناً، وقد تناولا الموضوع الفلسطيني بجدية. لم يكن اي منهما ضد اسرائيل، ولكنهما كانا على استعداد لمناقشة ان على اسرائيل ان تقدم تنازلات اقليمية اساسية كثمن للسلام)[3].

اعتمدت ادارة كارتر منذ بدايتها صيغة العمل نحو السلام الشامل، معتبرة ان سياسة الخطوة خطوة قد استنفذت اغراضها، وان اسس السلام الشامل تقوم على اربع قضايا اساسية اولها الحفاظ على امن وسلامة واستقرار "اسرائيل" وثانيهما ضمان استقرار الانظمة العربية المحافظة المعتدلة مصر والسعودية والاردن، وثالثهما تأمين الوصول الى النفط، ولتحقيق كل هذه القضايا كان لابد من قضية

رابعة تتبناها ادارة كارتر هي بذل الجهد لمعالجة المشكلة الفلسطينية وهذا الدور يصفه سايروس فانس في كتابه "خيارات صعبة" بقوله: (ان القيام بهذا الدور يتطلب بالضرورة اهتماماً جدياً من جانب الوسيط بجانبي النزاع وجهداً مخلصاً لمعالجة المشكلة الفلسطينية، وبسبب الارتباط الامريكي الوثيق مع اسرائيل في الجهود السابقة للسلام في الشرق الاوسط فان قيام كارتر بتبني سياسة نشيطة متوازنة كان يحمل معه مخاطرة سياسية لها وزنها، فقد ينظر اليه في الداخل وفي اسرائيل على انه اخذ يميل للعرب وانه يضغط على اسرائيل لتقديم تنازلات اقليمية خطيرة. وفي هذه المسألة كما في قرارات كثيرة في مطلع ادارته رفض جيمي كارتر دون اهتزاز ان يتخذ الدرب السهل في الامور الحساسة في السياسة الخارجية)[4].

وبدأ كارتر في صياغة مشروعه للسلام، معتمداً على ما تضمنه تقرير بروكنز حول الفلسطينيين، وايمانهم بحقهم في تقرير مصيرهم بانفسهم مما يتطلب الاعتراف لهم مبدئياً بهذا الحق، مع ضرورة ان يعترف من يمثل الفلسطينيين كائناً من كان، بحق تقرير المصير لاسرائيل والاردن، وبسيادة اسرائيل ضمن حدود يتفق عليها، مع تدابير امنية وضمانات متبادلة ومناطق منزوعة من السلاح، او بوجود الامم المتحدة حسبما تنص عليه تسوية السلام التي لا يمكن ان تتحقق، الا اذا قبلت اسرائيل مبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين. وقد اوضح تقرير بروكنز ان احتمالات تنفيذ التسوية قد يتضمن:

- اولاً: قيام دولة فلسطينية مستقلة تقبل بالالتزامات والتعهدات التي تنص عليها تسوية السلام.
- ثانياً: قيام دولة فلسطينية تتحد بارادتها الكاملة مع الاردن، وتمارس الاستقلالية وهي السياسة القوية التي عرضها الملك حسين.

وحول من يمثل الفلسطينيين، فقد اشار التقرير الى قبول الدول العربية في الرباط عام 1974 بمنظمة التحرير كممثلة للفلسطينيين، الا انه اشار الى ان هناك بعض المعارضات من قبل الاردنيين الذين يرون ان للاردن الحق الافضل بهذا التمثيل. كما حاول التقرير اضفاء الغموض على علاقة منظمة التحرير بالفلسطينيين في الارض المحتلة وتوصل في النتيجة بان منظمة التحرير لم تعترف علناً بحق اسرائيل في الوجود، وان اسرائيل لم تعترف بمنظمة التحرير ولم توافق على اقامة دولة فلسطينية، وان ايجاد حل لثقل الفلسطينيين في النزاع يتطلب مشاركة من جانب ممثلين فلسطينيين مقبولين ويكونون مستعدين للقبول بوجود اسرائيل.

كانت الارضية النظرية التي انطلقت منها ادارة كارتر، تنسجم تماماً مع النوايا التي عبر عنها

كارتر وفانس، في ضرورة البحث عن انجع الطرق والوسائل للوصول الى الحل الشامل، وكانت مصالح امريكا السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، الى جانب الالتزام بالحفاظ على امن اسرائيل فانها تتطلب ايضاً الحفاظ على انظمة الحكم المعتدلة والموالية للغرب في حالة امن واستقرار، تساعد الولايات المتحدة في تأمين وصولها الفعال الى مصادر النفط العربي.

كانت ادارة كارتر قد اعتمدت شعار حقوق الانسان اثناء حملتها الانتخابية، وكان عليها ايضاً الى جانب ترجمة الارضية السياسية النظرية ان تعير اهتماماً لشعار حقوق الانسان، خاصة، وان معاناة الشعب الفلسطيني وحقوقه المغتصبة اصبحت مدار بحث تم تثبيته في تقرير بروكنز، وقد عبر فانس عن فهمه الشمولي للمشكلة بقوله: (كان شعوري هو ان قلب مسألة الشرق الاوسط هو الحق الاصيل لكل من اليهود والعرب في ان يعيشوا جنباً الى جنب في سلام وامن. فالفلسطينيون، الذين اخرجوا من بيوتهم، واصابتهم المرارة وتحولوا الى الراديكالية، يعيشون في بؤس ويأس، يبقون هم مسألة حقوق الانسان المركزية في الشرق الاوسط والتي لم تحل وكان الرئيس وانا مقتنعين بان حلا دائما في الشرق الاوسط لن يكون ممكناً الى ان توجد اجابة عادلة على السؤال الفلسطيني. اجابة تؤدي بالتأكيد الى وطن قومي فلسطيني وشكل ما لحق تقرير المصير، وتتوافق مع حق اسرائيل في العيش في سلام وامن)[5].

كانت بوابة الحل الشامل تتمثل في العودة الى مؤتمر جنيف، وجمع الاطراف المعنية جميعها حول طاولة المفاوضات، واعطاء السوفييت دوراً يتلاءم مع كونهم يشاركون في رئاسة المؤتمر جنباً الى جنب مع امريكا. وكان لابد من اقتناع جميع الاطراف المعنية بالاتفاق على استئناف مؤتمر جنيف الذي طرحه كيسنجر ارضاً بحقنة منومة منذ كانون الاول 1973، ليجسد الحلم الصهيوني بالاستفراد بالدول العربية واحدة واحدة، والتفاوض معها خطوة خطوة، لتفعيل دور الكيان الصهيوني في تكريس التجزئة والتفرقة، التي تمكنه من احكام السيطرة على مفاوضيه واحداً واحداً. ولم تكن المواقف العربية موحدة في مواجهة هذه السياسة (فقد كان المصريون بوضع "الدولة الكبرى" العربية، ولكونهم اكثر تجربة في التفاوض مع اسرائيل، يفضلون ارسال وفد مصري والتعامل ثنائياً مع اسرائيل، بينما كان السوريون الذين يشعرون ان السادات تركهم في المأزق بانهاء حرب 1973، ولحاجتهم الى وزن مصر في ميزان التفاوض، يريدون وفداً عربياً واحداً كي يمنعوا مصر من عقد اتفاق قبل ان تستطيع سوريا والاردن التسوية مع اسرائيل. وقد اتخذت مناقشة هذه المسألة شكل الجدل حول ما اذا كان المؤتمر يجب ان يتفاوض في جلسات عامة، او، مثل ما حدث في 1973، ان يقسم الى لجان منفصلة.

واتصالاً بهذا كانت مسألة اذا كانت اللجان ستقوم على اساس جغرافي (مثلاً: مصر-اسرائيل) او

على اساس الموضوعات (مثلاً: الحدود، الامن، وهكذا). وكانت مصر تفضل تناولاً جغرافياً، بينما كانت سوريا والاردن تفضلان ان تكون الموضوعات هي الاساس.

وراء كل هذه المسائل، كانت تبدو كبرى المشاكل الاجرائية:

كيف يمكن ان يشارك الفلسطينيون؟ هل يمكن ان تحضر منظمة التحرير الفلسطينية مؤتمراً للسلام، وقد عمدها العرب"الممثل الشرعي والوحيد" للشعب الفلسطيني ومع ذلك فهي العدو المستميت لاسرائيل؟ هل تشكل وفداً منفصلاً او تدمج في وفد عربي شامل؟ فاذا كانت القاعدة هي الوفود الوطنية، ففي اي الوفود يجب ان تمثل؟ وهل الاسرائيليون الذين يعارضون معارضة صماء اي اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية يمكن ان يقبلوا اي حيلة تمكن ممثلي المنظمة من الحضور؟)[6].

لقد وضع كارتر منذ البداية اصبعه على الجرح بعدم اغفاله او تجاهله للجانب السياسي في القضية الفلسطينية. بل وضعه في اولويات سياسته على النقيض من سياسة كيسنجر الذي كان يردد مقولته الشهيرة (كرجل تاريخ علي ان اعالج المشكلة الفلسطينية اولاً .. لانها صلب الصراع. ولكنني كسياسي علي ان افضل العكس .. ان المسألة الفلسطينية لا يمكن حلها الان. انه لا بد من تجويع الفلسطينيين اكثر حتى يصبحوا اكثر استعداداً لقبول وضعهم النهائي والاتفاق عليه)[7].

ويطرح السؤال التالي نفسه. هل كان الوضع النهائي للفلسطينيين في رأي كارتر يختلف عنه في رأي كيسنجر؟ والجواب يكمن في استرجاع مفهوم تحقيق مصالح الامبريالية الامريكية لدى كل من مدرستي الحرب الباردة والاقليميين.

كان التزام كارتر الاخلاقي بسلامة وامن اسرائيل هو الذي جعله يبحث منذ الشهر الاول من ولايته مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني رابين موضوع الدولة الفلسطينية وامكانية الاتحاد الكونفدرالي بينها وبين الاردن، بحيث يتمتع الفلسطينيون بحكم ذاتي، وهو ما يقترب من مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الملك حسين. وفي نفس السياق بحث فانس مع رابين ومع وزير خارجية الكيان الصهيوني ييغال آلون موضوع مشاركة منظمة التحرير في مؤتمر جنيف .. ويصف فانس الوضع الاسرائيلي بقوله:

(رفضت اسرائيل تماماً البحث في مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً في جنيف مشيرة الى التزام الولايات المتحدة الذي قدمته في مؤتمر جنيف الاول بان تمنع حضور اي طرف لم يحضر مفاوضات 1973، ومع ذلك ابلغنى رابين انه فى مؤتمر جنيف لن تسعى اسرائيل الى فحص وثائق اعتماد الوفد الاردنى ، وفهمت هذا على انه يعنى ان اسرائيل تتوقع وجود فلسطينيين فى الوفد الاردنى وانها

ستتغاضى عن ذلك. وعلى أى حال فمن الناحية الرسمية لن تقبل اسرائيل وجود اىممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية. كذلك ابلغنا وزير الخارجية الاسرائيلية ييغال الون ان (منظمة التحرير الفلسطينية التتقبل القرار 242 لن تعود هي منظمة التحرير الفلسطينية) الامر الذى جعلنا ندرس كيف يمكن ان نجعل منظمة التحرير الفلسطينية تقبل قرار مجلس الامن الدولى رقم 242[8].

هكذا وبوضوح وبدون مواربة يؤكد السيد فانس ان الامر الذى حدا بالولايات المتحدة ان تدرس كيف يمكن ان تجعل منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بالقرار 242 هو ان المنظمة تفقد بهذا الاعتراف صفتها النضالية كمنظمة تحرير فلسطين وهذا ما جعل التكتيك الامريكى فى محاولة لتصفية المنظمة والثورة الفلسطينية هو العبور من باب التسوية التي تشكل في غياب حالة التوازن بين الكيان الصهيوني ويجعل المنظمة عبئاً على الانظمة العربية او على بعضها مما يساهم في انجاح محاولات تصفيتها.

كانت المناسبة الاولى امام كارتر لطرح مشروعه للسلام في الشرق الاوسط اثناء حديث له في اجتماع بمدينة كلايتون في ولاية مساشوستس بتاريخ 16 مارس 1977 وقد قام مكتب المعلومات الامريكي في بيروت بتوزيع نص التصريحات بتاريخ 18/3، على الشكل التالي:

(مشروع كارتر)

نوعية السلام:

ان تعترف باسرائيل جاراتها، وان تعترف لها بحقها في الوجود الدائم، وبحقها في العيش بسلام. وهذا يعني انه على مدى اشهر او سنوات يجب ان تكون الحدود بين اسرائيل وسوريا والاردن واسرائيل ومصر مفتوحة للسفر والسياحة والتبادل الثقافي والتجاري، ولا يجوز تهديد هذه الحالة في حال تغير الحكومة او النظام في دولة من الدول الموقعة على الاتفاق.

الحدود:

اقامة حدود دائمة لاسرائيل، تلك مسألة يجب التفاوض عليها بين الدول العربية من جهة واسرائيل من جهة اخرى، وسوف تكون هذه الحدود على وجه التقريب حدود الرابع من حزيران 1967 كما ان التعديلات الطفيفة يجب بحثها والموافقة عليها بين الطرفين، ونظراً لوجود اسلحة هجومية بعيدة المدى فان افضل ضمان يمكن لاسرائيل ان تحصل عليه بشان امنها هو اعتراف جيرانها بحدودها.

القضية الفلسطينية:

يجب تأمين وطن (هوم لاند) للشعب الفلسطيني والذي سيأخذ شكل كيان مستقل او كجزء من الاردن او كعضو في اتحاد كونفدرالي يضم الاردن وسوريا، كذلك يجب معالجة القضية الفلسطينية من قبل الدول العربية اولا ثم من قبل الدول العربية المفاوضة لاسرائيل.

مهلة التنفيذ:

ان نهاية حالة التحارب سوف تصبح سارية المفعول عند التوقيع على معاهدة سلام، ويعتقد الرئيس كارتر ان هذه الفترة - المرحلية - سوف تمتد الى سنتين او اربع سنوات او ثماني سنوات على ابعد تقدير.

اجراءات امنية اضافية:

انشاء منطقة منزوعة السلاح، يبلغ عرضها 10 كم او اكثر، حيث يمكن لقوات دولية ان ترابط الى جانب قوات اخرى، واقامة اجهزة انذار الكترونية كتلك التي اقيمت في سيناء منذ ايلول 1975، ومنح ضمانات دولية او متعددة الجوانب سوفييتية - امريكية، مجلس الا من، المجموعة الاوروبية، او احادية الجانب (ضمانة الولايات المتحدة مثلاً)[9].

كان النص الذي اعلنه كارتر في كلايتون كما يلي (يجب تأمين وطن (هوم لا ند) للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا سنوات وسنوات طويلة) (10).

على الرغم مما احدثه تصريح كارتر حول (وجوب تأمين وطن للاجئين الفلسطينيين) من ردود فعل متباينة فان كارتر لم يتطرق الى هذا الموضوع في مذكراته. وكذلك فعل فانس. وتشير كتابات كل من بريجنسكي وكوانت الى ان هذه التصريحات كانت مفاجأة للكثيرين خاصة فيما يتعلق بموضوع (الوطن الفلسطيني اما بالنسبة لموضوع نوعية السلام وموضوع الحدود فقد كانت تصريحات سابقة لكارتر قد تناولتهما بعد لقائه مع رابين، وقد اشار بريجنسكي الى انه شخصياً فوجئ بالتصريح (وفي دهشتنا من صياغة تشاورنا، فانس وانا، كيف سنتعامل مع هذا التطور الجديد على احسن وجه، ولكننا تسلمنا "تعليمات مباشرة من القوة الجوية الاولى اي من الرئيس بان لا تصدر اية تعليقات او توضيحات حول الموضوع ومع ذلك، ولتأكيد تطمين الاسرائيليين اخبرت السفير الاسرائيلي سيمحا دينتس بانني اعتقد ان كلمة "وطن" لا تحمل اي مدلول سياسي خاص)[11] لقد كانت ردود الفعل على التصريح صاخبة

لدى يهود امريكا داعمي اسرائيل في امريكا. فقد اعتبرت بداية انحياز من ادارة كارتر تجاه العرب على حساب اسرائيل وبلغ الاعلام الصهيوني في مناورته تلك حداً اقصى حيث ذهبت صحيفة معاريف الصهيونية الى درجة اتهام الرئيس الامريكي بالتخلي عن اسرائيل وتبني القضية العربية، وقالت انه سوف يأتي اليوم الذي يتعلم فيه دارسو التاريخ العربي المعاصر، ان الدولة الفلسطينية قد نشأت بفضل تصريح ادلى به رئيس الولايات المتحدة في كلايتون وينظرون الى هذا التصريح باعتباره تصريح بلفور جديد للفلسطينيين. اما ردود الفعل على الساحة الفلسطينية فقد جاءت في وقت مثير للريبة والحذر، فالمجلس الوطني الفلسطيني كان في حالة انعقاد في دورته الثالثة عشر وكان على جدول اعماله تطوير برنامجه السياسي، برنامج السلطة الوطنية الذي اقرته الدورة السابقة للمجلس بحيث يفسح مجالاً للمنظمة بالمشاركة في التحركات الدولية من اجل السلام الشامل. وقد ذهب الكثيرون الى اعتبار توقيت التصريح يجعله رساله من كارتر الى ياسر عرفات. في حين يؤكد وليام كوانت معتمداً على مقابلة له مع كارتر انها لم تكن كذلك (كان رد الفعل الاولى لياسر عرفات حول الاشارة للوطن ايجابياً بحذر، ولم يكن كارتر باي شكل من الاشكال يقصد توجيه رسالة لعرفات بهذه التصريحات) (12) ولئن كان كارتر قد إستطاع أن يفاجيء وزير خارجيته ومستشاره للأمن القومي حول خلفية هذا التصريح فإن نائبه موندیل كان يعرف الحقيقة. ففي يناير 1977 توصل رؤساء دول وحكومات السوق الأوروبية المشتركة الى اصدار بيان يتضمن حق الفلسطينيين في وطن وحقهم في الإشتراك في المفاوضات مع الحفاظ على الثنائية في التوازن كما يسميه الأوروبيين وهو الإعتراف إلى جانب ذلك بوجود وأمن إسرائيل) (13) كان إعلان مثل هذا الموقف يعني إستباق اوروبا لموقف يؤكد إمتلاكها لسياسة خاصة تجاه الشرق الأوسط بعيداً عن السياسة الأمريكية. فما كان من كارتر إلا أن أرسل نائبه موندیل ليمارس الضغط اللازم لوقف إصدار البيان.

وقد تم بالفعل تأجيل إعلان الموقف الأوروبي بشأن الوطن الفلسطيني إلى ما بعد تبنيه أمريكيا على لسان كارتر حيث أصدر رؤساء دول وحكومات السوق المشتركة البيان في 29 حزيران 1977، لقد تسلم كارتر دفة توجيه السياسة التي أقرتها اللجنة الثلاثية والتي كانت تؤكد على أن مصالح العالم الحر تتطلب خلق حالة من الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ترتكز على تحالف بين الدول العربية المعتدلة والموالية لامريكا مع اسرائيل. وكانت الثورة الفلسطينية تشكل العقبة الكبرى في وجه هذا المخطط الامبريالي الصهيوني. وكان لابد من استدراج الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية للخروج من شرنقتها الثورية لتسبح في محيط التسوية الامبريالية. ولهذا كان لتصريح كارتر اصداءه في اروقة

المجلس الوطني في القاهرة. وبدأت الاسئلة تتوالى والاحتمالات تتداخل.. لماذا الان؟ .. ماذا تريد؟ وما علاقة تصريح كارتر بخطاب السادات الذي افتتح به دورة المجلس الوطني والذي جاء فيه (ان المنعطف التاريخي الذي يجتازه كفاحنا المجيد يتطلب وعياً كاملاً بفداحة المسؤولية واستعداداً لاتخاذ القرار دون ابطاء. لان مصائر الشعوب لا تتقرر بتسجيل المواقف وترديد الشعارات الجوفاء. ويقودني هذا الحديث عن واجبكم الاسمى في هذه المرحلة ايها الاخوة الاعزاء وهو العمل بكل الوسائل المتاحة على استرجاع التراب الفلسطيني اليوم قبل الغد. لان التأخر في التوصل الى هذا الهدف يعني "شئنا ام ابينا" تكريساً للاحتلال وتمكيناً له من تعميق جذوره واتاحة الفرصة لاسرائيل لخلق امر واقع جديد في الارض المحتلة. بصرف النظر عن استنكار المجتمع الدولي لهذه الاعمال من جانبها، كما ان وضع اشقائنا في الضفة الغربية وغزة يحتم علينا ان لا نتقاعس لحظة عن تخليصهم باسرع ما يمكن من براثن الاحتلال الذي نعرف وطأته وعدوانيته)[14] وبهذا يصبح التوقيت واضحاً وهو ان على المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية ان يتخذ القرار اللازم لتخليص الشعب الفلسطيني من الاحتلال باسرع ما يمكن وهو ما تستطيع امريكا ان تؤمنه، واذا لم تتخذ منظمة التحرير الفلسطينية القرار المنسجم مع واجبها الاسمى بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والمتمثل باسترجاع التراب الفلسطيني بكل الوسائل.. اليوم قبل الغد. تكون قد سقطت في دوامة تسجيل المواقف وترديد الشعارات الجوفاء.

ولكن.. هل كان كارتر يريد حقيقة تأمين وطن للفلسطينيين؟. واين سيكون هذا الوطن؟. هل هو للاجئين الفلسطينيين كما جاء في خطابه امام الشعب الامريكي، ام للشعب الفلسطيني كما نشرته مكاتب المعلومات الامريكية في البلدان العربية؟.

من هنا كان رد الفعل الاولي لياسر عرفات كما يقول كوانت ايجابياً بحذر.. فكل تقدم للموقف الامريكي تجاه الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني كان مطلوباً .. وهو احد اهداف نضال الشعب الفلسطيني الذي يدرك طبيعة العلاقة التي تربط امريكا بالكيان الصهيوني. ولكن الموقف الامريكي يتطلب دائماً سبر اغوار ما وراء الاكمة حتى لا يقود طعم "الوطن" الى شبكة التصفية.

كانت الثورة الفلسطينية قد خرجت لتوها من اسوأ تجربة امريكية لمحاولة تصفيتها عبر استخدام الجيش السوري في لبنان وتأجيج نار الحرب الاهلية فيه. وكاد مخطط كيسنجر ان ينجح لولا ادراك الكثيرين في اطراف الصراع حقيقة تلك المؤامرة وتعاونهم على نزع فتيل التصعيد، والحذر من السياسة الامريكية المراوغة والتصفوية امر مشروع ومطلوب، لهذا كانت النظرة السلبية الحذرة لتصريحات كارتر انها تستهدف تحقيق احد ثلاثة احتمالات تؤدي جميعها الى فرض التصفية للثورة الفلسطينية.

- **الاحتمال الاول:** ان ترحب المنظمة بالتصريح الامريكي وتقدم التنازلات المطلوبة لتحقيقه بعيداً عن "الشعارات الجوفاء" وفي مقدمتها الاقرار بصلاحية قرار مجلس الامن 242 كأرضية لتحقيق الوصول الى "الوطن" وبهذا تكون المنظمة كما كتب فانس على لسان ايجال الون "لا تعود هي منظمة التحرير" هذا يعني التصفية السياسية لمنظمة التحرير.
- **الاحتمال الثاني:** ان تعجز المنظمة عن اتخاذ القرار المناسب وبذلك تظهر غير مؤهلة لتمثيل الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة مما يسمح بالبحث عن بدائل للمشاركة في التسوية التي تؤدي الى "الوطن" بعيداً عن المنظمة التي تشكل حجر عثرة في وجه السلام وتحميلها مسؤولية الارهاب الدولي.
- **الاحتمال الثالث:** ان ينقسم المجلس الوطني بين مؤيد واقعي لتحقيق هدف استرجاع التراب الفلسطيني بكافة الوسائل، وبين مزاود لفظي يرفض التعاطي مع قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية، ويتمسك في حده الا دنى ببرنامج السلطة الوطنية المستقلة المقاتلة باعتباره البرنامج المرحلي على طريق تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، والوحدة الشاملة.. وكان هذا هو اكثر الاحتمالات قرباً للهدف الامريكي الذي بدأ يرى ان تصفية الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير لا يتم الا من داخلها.

واستطاع المجلس الوطني ان يتجاوز ما هدفت اليه تصريحات كارتر دون ان يشير اليها كما انه وازن في قراراته التي تضمنها الاعلان السياسي بين الخط الا ستراتيجي العام ومرونة التكتيك في التحرك، في حين تجاوز نصوص البرنامج المرحلي حول السلطة الوطنية المقاتلة الى حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فانه ثبت في البند (4) من الاعلان السياسي موضوع (رفض) جميع اشكال التسويات الاستسلامية الامريكية وكافة المشاريع التصفوية وتصميم منظمة التحرير الفلسطينية على التصدي لاحباط اية تسوية تتم على حساب حقوق شعبنا الوطنية الثابتة ومطالبة الامة العربية بتحمل مسؤولياتها القومية وحشد طاقاتها لمواجهة هذه المخططات الامبريالية الصهيونية)[15] كما اكد في البند (15) (على حق منظمة التحرير الفلسطينية في الاشتراك بشكل مستقل ومتكافىء في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين والصراع العربي- الصهيوني بغرض تحقيق حقوقنا الثابتة، وهي الحقوق التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة منذ عام 1974 ولا سيما القرار 3236 مع التشديد على ان اية تسوية او اتفاق يمس حقوق الشعب الفلسطيني وفي غيابه باطلة من اساسها)[16].

لم تتوقف اندهاشات اركان ادارة كارتر على تصريحه المفاجىء حول" الوطن الفلسطيني" وما احدثه من ردود فعل فلقد تميز كارتر بالدبلوماسية العلنية. الامر الذي كان يرتاح له بريجنسكي كثيرا في حين كان فانس يعارضه ويعاني من ردود فعله وما ينتج عنه من احراجات، ولكن كارتر الذي قرر ان يقوم بدور شخصي ويضع ثقل موقع الرئيس في عملية السلام الشامل كان على استعداد لاستخدام سلاح الوضوح والصراحة، فالمهمة الملقاة على عاتقه تتطلب الحزم في الموقف ومواجهة داعمي اسرائيل في الكونجرس، ولم تكن العدالة هي ما يعنيه في المسألة الفلسطينية بقدر ما كان قانون المصلحة والضرورة يفرض عليه التعامل معها. فلكي يواجه انصار الحرب الباردة الذين يرون في الكيان الصهيوني ثروة استراتيجية تحمي مصالح الامبريالية في المنطقة بتكريس حالة التوتر وادامتها. كان عليه ان ينجح وبسرعة في استقطاب القوى العربية القادرة على القيام بدور فعال في حماية مصالح الاحتكارات العالمية ولكي تستطيع هذه القوى العربية ان تقوم بهذا الدور المساند لمهمة الكيان الصهيوني كان لابد من حل نهائي وشامل تسوى فيه القضية الفلسطينية، بحيث يتمكن كارتر في نهاية المطاف من انجاز عمل تاريخي. باقامة تحالف بين الكيان الصهيوني والانظمة العربية التي يقدمها كارتر امام العالم العربي بوصفها محبة للسلام وصانعة له... ومحررة للاراضي المحتلة ومحققة لاهداف الشعب الفلسطيني باقامة "وطن"له . ولم يجد كارتر صعوبة في بحث تطلعاته مع الزعماء العرب الذين قابلهم. ويصف فانس حالتهم بقوله (المدهش، ان بعض الزعماء العرب، بدوا مستعدين للبحث في ما هو اقل من دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة كجزء من تسوية شاملة. وعلى اي حال، فقد كان جميع الزعماء ملتزمين التزاما لا يرد بمبدأ تسوية شاملة يجب ان تتضمن حل المشكلة الفلسطينية، واوضح السادات ان المسألة الفلسطينية، وليست سيناء او الجولان، يجب ان تكون على رأس جدول اعمال المفاوضات وكان الحل الذي يراه دولة فلسطينية مرتبطة دستوريا مع الاردن، ففي القمة العربية في الرباط 1974 ، اعفي حسين من دوره في تمثيل الفلسطينيين في الضفة الغربية، وبالتالي رفض اتخاذ موقف رسمي، وقد استنتجت على اي حال، انه ايضا يحبذ شكلا من الفدرالية او الكونفدرالية بين المملكة الاردنية وبين دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وكان في 1970 قد قاتل منظمة التحرير الفلسطينية في حرب دامية لا ستعادة السيطرة على بلده ، وبدا انه الان يعمل لبناء قاعدة اساسية غير موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، كبديل او كوزن مقابل لسيطرة المنظمة على دولة فلسطينية في المستقبل).

"والمدهش ان الاسد، وهو اكثر الزعماء العرب الثلاثة تشددا في معظم المسائل بدا مستعدا لقبول ما هو اقل من دولة فلسطينية كاملة الاستقلال. فقد خف تأييده السابق الشامل لمطالب منظمة التحرير

الفلسطينية بعد المصادمات المسلحة المريرة بين سوريا والمنظة في لبنان، وقد اعترف بشيء من التحفظ بان حبل الحديث منقطع بينه وبين المنظمة وعلى اي حال، فقد كان مثل حسين، غير مستعد لان يكون محددا في شأن صيغة التسوية النهائية لمسألة الوطن القومي الفلسطيني، مكتفيا بمجرد التأكيد على انه يقبل ما يقبله الفلسطينيون"[17].

واذا كانت الدهشة " الايجابية" قد هبطت على كارتر وفانس والادارة الامريكية من الزعماء العرب، فان الذهول السلبي الذي سد عليهم طريق الحل الشامل وفرض عليهم العودة لسياسة الخطوة خطوة، كان نجاح تجمع الليكود ووصول بيجن الى سدة الحكم في الكيان الصهيوني .. كان على كارتر اعادة حساباته في مواجهة التغير الجديد خاصة وان البرنامج الانتخابي لتجمع الليكود كان يتناقض مع اسس عملية السلام التي طرحها كارتر لرابين والتي اعلنها في كلايتون. (كانت محادثات كارتر - بيجن في 19-20 تموز (يوليو) نقيضاً حاداً لاجتماعات الرئيس مع السادات في نيسان (ابريل) ورغم انهما كانا يتعاملان باحترام ولباقة رسمية، فانه لم يبد ان بيجن وكارتر قد توصلا الى الدرجة ذاتها من الثقة المتبادلة التي شعر بها السادات وكارتر بوضوح)[18] لم يكن بيجن مستعداً للتعامل على اساس المفهوم الامريكي لمقولة (الارض مقابل السلام) والذي يفرض عليه الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة الى جانب الجولان وسيناء.

كانت الضفة الغربية بالنسبة لبيجن هي "جوديا وسماريا" أي جزء لا يتجزأ من "أرض إسرائيل" ومن المستحيل عليه أن ينسحب من هذه الأرض، وفي محاولة من كارتر لشد بيجن إلى مؤتمر جنيف والحل الشامل، طرح له السياسة الأمريكية المطمئنة التي لن تحاول الضغط على إسرائيل. ولن تحاول أن تفرض عليها أية خطة أمريكية أو أمريكية سوفيتية، وأن قرار مجلس الأمن 242 يقتضي مقايضة الأرض مقابل السلام حيث ينص على عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة. وقال كارتر (أن السلام يجب أن يشمل حدودا مفتوحة واعترافا دبلوماسيا أي التطبيق الكامل الذي تطلبه إسرائيل. بالإضافة إلى هذا اننا نعتقد أن الحدود الإقليمية النهائية يجب أن تتفاوض عليها الأطراف ذاتها ويجب أن تكون قابلة للدفاع عنها من وجهة نظر عسكرية وابلغ الرئيس "كارتر" بيجن بأننا مقتنعون بأنه يجب معالجة المسألة الفلسطينية، لكن لا يعتقد أن دولة فلسطينية مستقلة أمر مرغوب فيه وأنه يفضل وطنا قوميا مربوطا بالأردن) (19)

على الرغم من كل التطمينات التي طرحها كارتر - لبيجن من أجل التحول للدور الاستراتيجي الجديد للكيان الصهيوني في إطار الحل الشامل، إلا أن بيجن كان يدرك أن طبيعة بنية الكيان

الصهيوني وفسيفساء تركيبته الديمغرافية والنفسية تجعله يتحول إلى كيان هش في أي حالة استقرار وسلام تغيب فيها حالة التوتر التي تشد أواصر الكيان وتفرض على سكانه التلاحم والتعاضد وتغطي على التناقضات الداخلية في مواجهة الخطر الدائم، ناهيك عن قناعة بيجن أن ميلاد الوطن الفلسطيني بأي شكل من الأشكال سيكون المسمار الأول في نعش الكيان الصهيوني، ولهذا لم يستطع بيجن أن يساوم على مفهوم الأمن كما يراه، حيث لا الضمانات الدولية ولا الأساطيل الأمريكية يمكن أن تحمي الكيان الصهيوني، كما أن بيغن يصر على حق إسرائيل في وجود أمني وراء حدودها النهائية، وقد أصر بيغن بشدة على رفض فكرة إنشاء دولة فلسطينية أو كيان فلسطيني أو وطن فلسطيني في الضفة الغربية، وفي محاولة منه لمسايرة كارتر في خطته للسلام تقدم بيجن باقتراح إجرائي لعقد مؤتمر جنيف.

هوامش

1. بريجنسكي: بين عصرين، العربي للنشر والتوزيع 1988 ص8.
2. QUANDT. W CAMP DAVID THE BROOKINGS INISTITUTION 1986. P.31
3. سايروس فانس. خيارات صعبة، المركز العربي للمعلومات 1984 ص9.
4. المصدر السابق ص11.
5. المصدر السابق ص17.
6. KISSINGER.H. YEARS OF PEACE. P.6
7. خيارات صعبة. المصدر السابق ص23.
8. منير الهورة، طارق الموس، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية دار الجليل 1984 ص164-165.
9. BRZEZINSKI. Z. POWER AND PRINCIPLE P.91.
10. IBID.
11. QUANDT. IBID. P.49.
12. جلنار النمس، شؤون فلسطينية، عدد 110 ص110.
13. الوثائق الفلسطينية عام 1977 ص66-67.
14. المصدر السابق ص386.
15. المصدر السابق ص387.
16. سايروس فانس، المصدر السابق ص21.
17. المصدر السابق ص40.
18. المصدر السابق ص41.
19. المصدر السابق ص41-42